

مؤشرات اقتصادية في لبنان تتحدى الأزمات العالمية

إعداد: الدكتور علي بدران

كسبت مرونة إضافية في إدارة محفظة الدين العام

وأعطى ذلك إشارة صريحة للأسواق الداخلية والخارجية بالتحسن النوعي للجدارة الائتمانية للدولة اللبنانية. هذا ما يفرض تحسناً موازياً لمجمل محفظة السندات بالعملات الأجنبية، وهو أمر كان متوقفاً من شركات التصنيف الدولية. بحيث رفعت مؤخراً وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، النظرة المستقبلية إلى إصدارات لبنان بالعملات الأجنبية المصنفة B2 من "مستقر" إلى "إيجابي"، كذلك رفعت وكالة "S&P" ستاندر

المؤشرات القوية ما يلي:

1- تراجع الفوائد:

تكمُن أهمية عامل تراجع الفوائد في شمول انعكاساته الإيجابية للقطاعين العام والخاص لجهة حصولهما على التمويل وكلفته، مما عزز مواقع المقترضين. الإجراءات الداعمة التي أقرها مصرف لبنان لقروض الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ بدأت السوق تشهد منافسة مصرفية كبيرة في جذب المستهلكين، مع تقديم عروض أسهل وبكلفة أقل بدءاً من القروض السكنية التي تشهد اشتداداً في المنافسة. والدولة

تراجعت المخاطر التي يقيم على أساسها لبنان بسبب الوضع السياسي والأمني المستقر حالياً وأيضاً بسبب الوضع المصرفي والنقدي الجيد والنمو المتوقع بنسبة 7 في المئة وفق صندوق النقد الدولي، مع تضخم بنسبة لا تتجاوز 3 في المئة.

وكذلك إن معدل تغطية المخاطر المحلية (Credit default Swap) قد انخفض من 7 في المئة إلى 2.4 في المئة لفترة خمس سنوات. وخير دليل على ذلك إصدار الـ 500 مليون دولار الأخير ليثبت أن مستوى الفوائد هي الأقل تاريخياً. وكذلك الفوائد باليرة اللبنانية إذ باتت أقل من 8 في المئة لمدة خمس سنوات.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية القوية

إن النمو الذي يحققه الاقتصاد اللبناني على عكس اقتصاديات العالم خلال الأزمة المالية، يفرض واقعاً جديداً تحوله إلى اقتصاد متين يزد من فرص العمل ويزيد دخل الفرد والدخل الوطني. ومن



المحلي وهي نسبة عالمية عالية.

العوامل الإيجابية للقطاع المصرفي

- اعتماد المصارف اللبنانية على الودائع بشكل رئيسي كمصدر للأموال والموارد وليس على أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة، بحيث شكلت بحدود 84 في المئة من أجمالي الموجودات. فالودائع هي المصدر الأساسي لموارد المصارف التجارية في لبنان والمحرك الرئيسي لنشاطها وحجم أعمالها. وكانت هذه الودائع خط الدفاع للمصارف اللبنانية من أزمة الائتمان والسيولة والثقة في الأسواق المالية العالمية، في حين كانت تزداد في لبنان وتراجع في العالم مما يدل على قوة ومناعة القطاع في لبنان.

- الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لدى المصارف بالليرة وبالعملات الأجنبية، وسجلت الأرباح ارتفاعاً بلغ 25 في المئة في حين أنها تتراجع في كل أنحاء المنطقة لا بل إن عدداً منها سجل خسائر.

- قوة رساميل المصارف، يوجد فائض في رساميل المصارف اللبنانية مقارنة بالمطلوب من المعايير الدولية لبازل-2 مما أدى إلى وجود مستوى جيد من الملاءة والأموال الخاصة والتي تعكس توقع لمواجهة أية مخاطر فعلية، والتي جاءت بناءً لطلب مصرف لبنان خلال السنوات

أند بورز العالمية تصنيفها الائتماني الطويل الأجل لسندات الدين السيادية اللبنانية من مستوى "B-" إلى "B" وتصنيفها قصير الأجل من "C" إلى "B"، وذلك بفضل استمرار التحسن في السيولة وتعزيز قدرة الدولة أمام الاضطرابات السياسية خلال الأعوام الثلاثة الماضية ومرونة النظام المصرفي لتمويل العجز المالي، حيث إن المصارف هي الدائن الرئيسي للدولة.

2- قوة القطاع المصرفي:

ارتفاع موجودات المصارف اللبنانية ومؤشراتها الأساسية ودخول حوالي 20 مليار دولار إلى القطاع، فيما ارتفع فائض ميزان المدفوعات إلى حدود 6 مليارات دولار وبلغت ودائع المصارف بحدود 100 مليار دولار، وتراجع الدولار إلى 66 في المئة مقابل 72 في المئة منذ سنة، كما تراجع نسبة الدولار أيضاً في التسليفات، مما يعبر بوضوح عن الثقة التي حققها لبنان تجاه الأسواق المحلية والعالمية. وهناك جزء من أموال اللبنانيين التي كانت توظف في الخارج أعيدت إلى لبنان بسبب الثقة.

وقد أسهم تدفق الودائع في تسجيل نمو غير مسبوق أيضاً نسبته حوالي 24 في المئة لإجمالي الأصول لتبلغ عند مستوى 112 مليار دولار، أي ما يوازي 3.4 أضعاف الناتج

الأخيرة الماضية.

- عمل المصارف اللبنانية ضمن الضوابط الموضوعية من المصرف المركزي لا سيما التعاميم المتشددة لتنظيم عملية الإقراض العقاري، حيث عرف القطاع العقاري في لبنان خلال السنوات الأخيرة تصحيحاً لوضعه مقارنة بالمنطقة المحيطة، ونمواً طبيعياً مرتبطاً بعملية العرض والطلب وبعيداً عن المضاربة العقارية، وتشكل التسليفات العقارية (باستثناء السكنية للأفراد) بحدود 5 في المئة.

- التزام المصارف اللبنانية بتطبيق المعايير الدولية للإدارة المصرفية، وقد تحولت هذه التدابير حول الاستمرار في مكافحة تبييض الأموال، وقد أولته المصارف اهتماماً متزايداً في السنوات الماضية وقامت بإنشاء قسم خاص بهذه المهمة في كل مصرف يعرف باسم وحدة التحقق Compliance Unit وكذلك الإدارة الرشيدة. وتوسيع نطاق تطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق الدولية وتطوير العمل الإداري في سبيل تحسين الشفافية والحوكمة والإفصاح المالي.

3- ارتفاع موجودات مصرف لبنان:

ارتفع احتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وبلغ حجماً تاريخياً وقياسياً مع اقترابه إلى نحو 30 مليار

دولار أي ما يوازي 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 60 في المئة من إجمالي الدين العام. وهذا التحسن يترافق مع ارتفاع لقيمة احتياطي الذهب إلى مستوى 11 مليار دولار، ليصبح المجموع موازياً حالياً لحوالي 110 في المئة من الناتج المحلي البالغ حوالي 33 مليار دولار مما يعزز الاستقرار النقدي.

والجدير بالذكر أن ارتفاع أصول الذهب نتيجة تغير أسعاره عالمياً، يخضع في لبنان لقانون صادر خلال سنة 1985 أقر في مجلس النواب والذي يمنع قطعاً التصرف به بيعاً أو تأجيراً أو إدارة. لكنه يشكل في المقابل ضماناً نفسية قوية للاستقرار النقدي وتغطية فعالة للعملة الوطنية، ويبلغ المخزون من الذهب، وهو الأكبر عربياً، (9.2 مليون أونصة) وأفضل ضماناً في وجه أي تضخم

خصوصاً عند ضخ السيولة، فهو عنصر دعم للأسواق خصوصاً أن لا موارد طبيعية في لبنان. وطوال فترة الخمسة آلاف سنة من تاريخ البشرية بقي الذهب الملجأ الأخير للعمليات والمخزن الأفضل للقيمة.

إن أهمية القانون الصادر خلال سنة 1985 يبدو جلياً مع تنامي إقبال الكثير من المصارف المركزية على تكوين احتياطات أو تعزيز مخزونها من الذهب الذي أثبت فاعليته كدرع حماية من الأزمات الطارئة.

ويعتبر احتياطي العملات الأجنبية أيضاً دعامة مهمة للاستقرار النقدي الذي أرساه مصرف لبنان منذ العام 1999، وثبت سعر صرف الدولار بما يوازي 1500 ليرة أي إدارة سعر الصرف عبر تدخله بائعاً وشارياً منعاً للمس بحرية حركة العرض والطلب، رغم حركة الارتفاع والانخفاض

التي يشهدها سعر صرف الدولار الأميركي في الأسواق العالمية. وقد أثبتت هذه السياسة جدواها بالرغم من نصائح صندوق النقد الدولي بالسابق للتخلي عن هذه السياسة وتحرير سعر الصرف، والتي تراجع عنها لاحقاً في تقاريره ومؤكداً أهمية وصوابية هذه السياسة في تحفيز النمو، بل بات يدعو إلى اعتماد التجربة في بلدان تشبه أزماتها ما هو قائم في لبنان.

4- دور مصرف لبنان في وقاية المودعين:

• نجح مصرف لبنان في استشراف الأزمة العالمية قبل وقوعها من خلال تعاميم وتدابير منعت المصارف اللبنانية من استخدام ودائع الناس في الاستثمار في الأدوات المالية المركبة والمشتقات الاستثمارية وشراء الأصول التي أصبح مشكوك بقيمتها السوقية بسبب عدم وجود استثمارات للقطاع المصرفي أي من المناطق التي أصيبت بالأزمة المالية العالمية. وهذا الأمر أعطى المصارف مناعة تجاه الأزمة التي اجتاحت أعرق وأقوى المصارف العالمية.

• كما فرض على المصارف أن يكون لديها احتياط نقدي كبير من قبل المستلف في المشاريع العقارية بحوالي 60 في المئة من كلفة المشروع وذلك لحماية النظام





المصرفي من المضاربات العقارية ومن الارتفاع "المضخم" في أسعار العقارات كما حصل في بعض دول الخليج والولايات المتحدة. وبذلك تم الحماية من الوقوع في فخ الأزمة العالمية منذ العام 2004 بمنع التعاطي بالمشتقات العقارية "subprime" وأثبت هذا القرار وغيره، بعد مضي سنوات على اتخاذه، أنه أنقذ لبنان ووضعه خارج الأزمة، بل استفاد منها

72 في المئة خلال عشرة أشهر من العام 2009 بزيادة 41 في المئة عن الفترة ذاتها للعام 2008، استناداً لدراسة "أرنست أند يونغ" العالمية لقطاع الفنادق في الشرق الأوسط، وارتفعت عوائد التشغيل بنسب قياسية وكذلك المقاهي والمطاعم. حيث اقتربت من طاقتها القصوى. وسجلت فنادق بيروت ثالث أعلى معدل إشغال في شهر تشرين الأول 2009 بعد أبوظبي والقاهرة.

6- ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي:

ارتفاع مضطرد في حجم الاستهلاك المحلي وفي الإقبال على القروض المصرفية خصوصاً القروض السكنية لغايات التملك وليس المضاربة، وهذا ما ينتج توسعات

واستقرار العملة الوطنية والمساهمة في نمو الإقتصاد الوطني عبر التجاوب مع ارتفاع معدلات التضخم.

5- استعادة القطاع السياحي قوته:

كان لعودة لبنان إلى الخريطة السياحية العالمية الأثر الكبير على الإقتصاد الوطني، ومع بداية السنة الحالية اختارت صحيفة "الغارديان" البريطانية العاصمة اللبنانية كمقصد للسياحة للعام 2010 من بين اقتراحات عديدة من سائر أنحاء العالم.

إن عدد المسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت يقترب من طاقته القصوى البالغة 6 ملايين راكب، وقد شهدت الفنادق العاملة أعلى نسب إشغال لعام 2009. إن معدل الإشغال في فنادق بيروت بلغ

وجنى إيجابيات واضحة من جراء توجه الأموال والرساميل إليه مما زاد من قوة الوضع المصرفي والنقدي اللبناني.

• صدور تعاميم خاصة "بالحوكمة" من خلال إنشاء الإدارة الرشيدة تعنى بترشيد الإدارة وهو أمر أساسي للتوصل إلى مقومات فعلية للإدارة، أي أن يكون القرار عبر لجان إدارية يكون القرار فيها مشتركاً. سلسلة إجراءات وتعاميم صدرت عن مصرف لبنان كانت بمثابة حاجز حماية للبنان عن مساوئ الأزمة العالمية، مما أعطى الليرة لتكون ملجأً آمناً ترجع في حجم التحويلات نحو العملة الوطنية. إن الأزمة المالية العالمية قد بدلت بعض المفاهيم حيث أصبح للمصارف المركزية دور أكبر في الإقتصاد والإشراف والتنظيم



د. علي بدران

مدير العلاقات العامة - بنك الكويت والعالم العربي

طاقات ضخمة غير موظفة في تنمية الناتج المحلي اللبناني عبر إيجاد فرص العمل داخل لبنان.

إن المؤشرات الإيجابية يجب أن توظف في حل المشاكل الاقتصادية البنيوية من الدين إلى العجز، وتحسين الإقتصاد عن طريق المحافظة على تحقيق النمو لتخفيض وتحجيم الدين بالنسبة للاقتصاد.

لبنان بحاجة إلى الانفاق الاستثماري من خلال معالجة قطاع النقل وأزمة السير والكهرباء والاتصالات وغيرها من القطاعات التي تتطلب حلاً جذرياً والتوجه نحو القطاع الخاص لاستخدام السيولة عبره في تمويل مشاريع الدولة.

المصارف تمتلك إمكانيات مالية وتقنية وبشرية كبيرة وتستند إلى قاعدة ودائع كبيرة مما يعطيها دور أكبر في تنشيط الاستثمارات المحلية وتحجيم الدين وعدم زيادته بأكثر من النمو الإقتصادي.

الاستمرار في الأسواق الأميركية والأوروبية.

لقد حصل أخيراً توسع كبير في حجم وسيولة القطاع المصرفي، وهذه السيولة يجب استخدامها للوصول إلى جميع القطاعات الإقتصادية، وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاكتساب العمق المالي "Financial Deeping" الذي لا بد من الوصول إليه لزيادة أداء وفعالية السوق المالية، وترجمتها إلى فرص عمل جديدة ونمو اقتصادي واجتماعي للفرد اللبناني وتحسين ظروف المعيشة.

من المفترض استخدام السيولة في تنشيط وتوسيع قنوات التمويل للقطاع الخاص وتنويع أساليب التمويل وتوجيهه إلى القطاعات ذات الإنتاجية والربحية العالية. وعبر إنشاء مؤسسات تمويل متخصصة لتشجيع الرأسمال المغامر والريادي "Venture Capital" الذي نفتقر إلى وجوده في اقتصادنا.

إن السيولة الكبيرة يجب استعمالها في معالجة المشاكل البنيوية في الإقتصاد اللبناني من ناحية البنية التحتية التي تحفز الاستثمار وتخلق فرص عمل وتخفف أزمة البطالة والتي تنعكس بظاهرة الهجرة إلى الخارج، لا سيما في صفوف الشباب المثقف وذوي الاختصاصات، وبالرغم من جانبها الإيجابي عبر التحويلات من الخارج. إلا أن سيئاتها تفقد لبنان

نوعية في الدورة المالية، وينعكس مزيداً من النشاط والنمو. وهذا ما تظهره حركة البناء في مختلف المناطق لكن مع تميز خاص في العاصمة بيروت.

وقد شجع على ذلك صدور تعاميم عن مصرف لبنان لدعم الفوائد على الاستثمارات في كل القطاعات، تم تمديد مدة العمل فيها حتى حزيران سنة 2011 التي تحفز التسليف بالليرة اللبنانية نظراً إلى شدة الإقبال عليها. لقد سلم لبنان من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بفضل مؤشرات إيجابية منها:

- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي "GDP" حيث بدأ بالتراجع إلى حدود 150 في المئة مقابل 180 في المئة منذ سنوات.
- المناعة التي أظهرتها المصارف اللبنانية.

- استقرار العملة الوطنية.
- إيجابيات فائض ميزان المدفوعات والسيولة المرتفعة.

يجب أن يكون ذلك حافزاً لتوطيد ركائز الإقتصاد الوطني بحيث يتعزز نصيب القطاع الصناعي والزراعي في قيمة الناتج المحلي لتعزيز مقومات النمو المرتبط بعوامل داخلية من أجل الاستقرار الإقتصادي، هذه المناعة لم يكن أثرها فقط بالصمود بوجه الأزمة بل كان لها إيجابيات واضحة من خلال توجه الرساميل والودائع إلى لبنان بسبب تقلص آفاق